



أصول الفكر الغربي وروافده.. نحو منهجية علمية للنقد

د. جعفر شيخ إدريس

رئيس الهيئة الاستشارية للتقرير الاستراتيجي لمجلة البيان

ملخص الدراسة

لن تستطيع دراسة واحدة أن تتعرض للفكر الغربي كله عرضاً أو نقداً، ولكن هناك مرتكزات ومداخل تعد أصولاً لهذا الفكر وروافده. وربما يكون الأهم من ذلك هو تحليل الأبعاد والتجليات الفكرية الغربية المؤثرة في واقع المسلمين الحالي والمستقبلي، ومن ثم البحث عن سُبُل لنقدها باستخدام المنهج العلمي الرصين، ومقارنتها بحقائق الدين الإسلامي الحنيف والفكر الإسلامي الثاقب.

ويمكن القول: إن هناك تيارين أساسيين يشكّلان أصول الفكر الغربي بشكل عام، أولهما: وهو التيار الغالب في المؤسسات والشخصيات الأكاديمية، ولاسيما في أوروبا، وهو الفكر الذي بدأ في القرن الثامن عشر، وانتشر في أوروبا كلها ثم في أمريكا، وهو الفكر الذي سمّاه أصحابه بالفكر التنويري، والذي غلب عليه الصدام مع الدين والكنيسة. وثانيهما: هو التيار المحافظ الذي ظل مرتبطاً بالدين النصراني، وإن بدرجات متباينة، والذي ما يزال له تأثير كبير على السياسة، ولاسيما في الولايات المتحدة. مع التسليم بأن الفكر الغربي فيه تيارات أخرى مخالفة لهذين التيارين الغالبين، كتيار الفكر الماركسي.

وكون الدراسة تحلّل مرتكزات الفكر الغربي في أصلين اثنين، لا يعني أنهما النبراس الذي يسير في ضوئه كل الغربيين؛ إذ إن منهم من ظل منتمياً إلى الدين، ومنهم من أنكر أساس هذا الفكر بفطرته.

غير أن الأكثر أهمية وألوية في هذا الإطار، هو بناء خطاب علمي ناقد لمرتكزات الفكر الغربي وأصوله وتجلياته، يستند إلى ذات المنهج الجدلي الذي اتبعه علماؤنا السابقون الذين تعرضوا لنقد مخالفينهم من المسلمين وغير المسلمين، من أمثال ابن حزم والغزالي، والشهرستاني، وابن تيمية وغيرهم.

يتضمن ذلك المنهج ثوابت عدة أهمها: عدم تحريف كلام الخصم بزيادة أو نقصان.

والتأكيد على أن لازم القول ليس بقول، بمعنى أنه لا يُنسب إلى الخصم قولٌ يلزم لزوماً عقلياً عن قوله، ما دام أنه لم يصرّح به.

وكذلك تمييز ما في كلام الخصم من حق، وما فيه من باطل، ومن ثم انتقاد الثاني وتزييفه، وعدم التردد في إقرار الأول وإثباته.

إضافة إلى التأكيد على عقلانية الرد على الخصم بالحجج العقلية الدامغة.

أصول الفكر الغربي وروافده.. نحو منهجية علمية للنقد



د. جعفر شيخ إدريس

رئيس الهيئة الاستشارية للتقرير الاستراتيجي لمجلة البيان

مقدمة:

من البديهي أننا لن نستطيع أن نتعرض للفكر الغربي كله عرضاً أو نقداً في هذه الدراسة المختصرة، ولهذا فسنكتفي بما نراه أصولاً لهذا الفكر وروافده، ومن ثم نعرِّج على جوانبه المؤثرة في واقع المسلمين حالياً، أو ما نظنه مستقبلاً، ولن نركز كثيراً على شرح الفكر، فإن كثيراً منه معروف، لكننا سننشغل بنقده باستخدام المنهج العلمي، وبمقارنته بحقائق الدين الإسلامي والفكر الإسلامي.

المنهج العلمي المراد... سمات ومرتكزات:

المنهج العلمي الذي نريد اتباعه في نقدنا هذا هو منهجٌ اتبعه علماءنا السابقون الذين تعرضوا لنقد مخالفينهم من المسلمين وغير المسلمين، وهؤلاء العلماء من أمثال ابن حزم والغزالي، والشهرستاني، وابن تيمية وغيرهم.

ومما تميز به هذا المنهج:

أولاً: أن أصحابه كانوا حريصين على أن يقرروا أقوال مخالفينهم كما هي، فلم يزيدوا عليها ولم ينقصوا منها. وهذا أمر مهم؛ لأن الذي يحرف كلام خصمه لا يكون قد انتقده، بل انتقد شخصاً اخترعه من خياله. وهذا أمر قد يزيد الخصم إصراراً على رأيه الذي يراه الناقد باطلاً، وقد يكون فيه تضليل للذين يثقون بالناقد، فيظنون أن ما قاله عن خصومه حق. ومن أمثلة ذلك ما فعله الشهرستاني.

ثانياً: كان من القواعد التي التزموا بها أن لازم القول ليس بقول. وَعَنَوًا بذلك أنه لا يُنسَب إلى الخصم قولٌ يلزم لزوماً عقلياً عن قوله، ما دام أنه لم يصرِّح به. من أوضح الأمثلة على ذلك قول المعتزلة: إن الإنسان يخلق أفعاله الاختيارية. يلزم عن هذا القول أن هناك أشياء لا يخلقها الله تعالى، وهذا مخالف لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: 62]، فهل نقول: إن المعتزلة ينكرون هذه الآية؟ كلا؛ لأنهم لم يصرِّحوا بشيء كهذا.

ثالثاً: كانوا يميزون بين ما في كلام الخصم من حق، وما فيه من باطل فينتقدون الثاني ويزيِّفونه، ولا يترددون في إقرار الأول. من أمثلة ذلك ما قاله الإمام الغزالي في مقدمة كتابه تهافت الفلاسفة، فقد قال رحمه الله: «القسم الثاني: ما لا يصدِّم مذهبهم فيه أصلاً من أصول الدين، وليس من ضرورة تصديق الأنبياء والرسول منازعتهم فيه.. ثم ذكر مثالا على ذلك بكسوف القمر. ثم قال: وهذا الفن أيضاً لسنا نخوض في إبطاله؛ إذ لا يتعلق به غرض، ومن ظن أن إبطال هذا من الدين فقد جنى على الدين وضعَّف أمره، فإن هذه الأمور تقوم

القيم الغربية للإسلام ومدى مخالفتها له.

إن الفكر الغربي يجمع تيارين كبيرين:

أحدهما هو التيار الغالب في المؤسسات والشخصيات الأكاديمية، ولاسيما في أوروبا، وهو الفكر الذي بدأ في القرن الثامن عشر، وانتشر في أوروبا كلها ثم في أمريكا، وهو الفكر الذي سماه أصحابه بالفكر التنويري، والذي غلب عليه الصدام مع الدين.

والتيار الآخر: هو التيار المحافظ الذي ظل مرتبطاً بالدين النصراني نوعاً من الارتباط، والذي ما يزال له تأثير كبير على السياسة، ولاسيما في الولايات المتحدة. لكن الفكر الغربي كانت -وما تزال- فيه تيارات مخالفة لهذين التيارين الغالبين، كتيار الفكر الماركسي، ثم إن كونه غريباً لا يعني أنه الفكر الذي يسير في ضوئه كل الغربيين؛ إذ إن من الغربيين من ظل منتمياً إلى الدين كما قلنا، ومنهم من أنكر أساس هذا الفكر بفطرته.

الحركة التنويرية Enlightenment

سمى الغربيون الفكر الجديد هذا بالفكر المستنير، وسموا عهده بعهد العقل (Age of Reason)، واعتقدوا أن العقل هو الذي يمثل المشروعية والمرجعية النهائية في كل نواحي الحياة البشرية من أخلاق، وسياسة واقتصاد، وعلوم طبيعية واجتماعية، وقضايا دينية وفلسفية.

ولما كان استعمال العقل والاعتماد عليه يقتضي أن يكون الإنسان حراً لا تقيده قيود تشل تفكيره وتعبيره؛ فقد ركزوا تركيزاً كبيراً على قضية الحرية.

ولما كان هذا الاتجاه العقلاني رد فعل للتقليد الذي كان سائداً في مجال الدين والفلسفة، بل وحتى العلوم الطبيعية، فقد تميز بحدة نقده للأفكار المتوارثة، وتشجيعه للناس عامة بأن يستعملوا عقولهم، ويحرروا أنفسهم من التبعية العمياء، وكان يهدف بذلك إلى إعطاء عامة الناس حرية أكبر، تتمثل فيما أسموه

عليها براهين هندسية حسابية لا يبقى معها ريب، فمن يطلع عليها ويتحقق أدلتها إذا قيل له: إن هذا على خلاف الشرع، لم يسترب فيها، وإنما يستريب في الشرع. وضرر الشرع ممن ينصره لا بطريقه، أكثر من ضرره ممن يطعن فيه بطريقه. وهو كما قيل: عدو عاقل خير من صديق جاهل».

رابعاً: وكان منهم من ينتقد دعاوى المخالفين نقداً عقلانياً بحتاً، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه التي رد فيها على المخالفين ككتاب (الرد على المنطقيين)، وكتابه الكبير المسمى (درء تعارض العقل والنقل).

خامساً: وكان الكثير منهم يقارن بين الأفكار التي ينتقدها؛ ليبين أنها رغم بطلانها فإن فيها ما هو أقرب إلى الحق من غيره.

سادساً: ومما لا شك فيه أنهم كانوا يقارنون بين الفكر الذي ينتقدونه، والقول الحق الذي يعتقدونه، لكن هذه المقارنة أيضاً كانت عند الكثيرين منهم مبنية على حجج وبراهين.

سابعاً: مما يتطلبه هذا المنهج العلمي بيان الآثار المترتبة على الأقوال حسنة كانت أم سيئة.

نقول أخيراً: إن هناك أمراً يجب التنبيه إليه، وهو أن التزام المنهج العلمي لا يعصم من الخطأ حتى في العلوم الطبيعية. ولذلك تجد الملتزمين به يرد بعضهم على بعض؛ ليبين خطأه، ويبين الصواب الذي اعتقده. وهذا ما كان يفعله أولئك العلماء المسلمون. قد يقول قائل: ما فائدة المنهج العلمي إذن؟ نقول: فائدته أولاً أنه وإن كان لا يعصم من الأخطاء إلا أنه يقللها. وفائدته ثانياً أنه يمكن المختلفين من التحاور والرجوع إلى الحق.

سنحاول إذن أن نلتزم بهذا المنهج العلمي في تناولنا للفكر الغربي، وسنركز على جوانبه الجوهرية وجوانبه التي كان لها -وما يزال- تأثير كبير على المسلمين. كما سنحاول أن نبين مدى موافقة هذا الفكر وهذه



بل كان هناك تناقض بين أقوال مؤسسيها. لكن المبدأ الذي كان يجمعهم هو عدم التسليم بالموروثات الدينية والفلسفية وغيرها، والتشكيك فيها ونقدها نقداً عقلانياً كما يتصورون.

في التنويرية القليل مما هو حق ومفيد، والكثير مما هو باطل وضالّ. وكثير من هذا الأخير كان بسبب الظروف الخاصة بأوروبا.

وإذا كان المنتمون إلى الحركة التنويرية مختلفين بل متناقضين، كما تقول مراجع هذا الفكر، فإن منهم من كان أكثر شهرة وتأثيراً من غيره. من هؤلاء الفيلسوف الألماني الشهير عمانوييل كانت الذي سنبداً بما كتبه في مقدمة مقال له بعنوان «إجابة عن السؤال: ما التنويرية؟» الذي تقول المراجع: إنه كان من أكثر كتاباته ذيوغاً وتأثيراً؟

بحكم الذات والحقوق الطبيعية والقانون الطبيعي والربوبية الطبيعية أو الإله الطبيعي.^(١)

وقد كانت هذه المبادئ ثورة على اللاهوتية، والأليكاركية (حكم الأقلية)، والارستقراطية، والقانون الإلهي للملوك. لقد كان عهد التنوير عهداً مفارقاً للقرون الوسطى التي تميزت بالسلطة الدينية والاقتصاد الموجه، والرقابة على الآراء، إلى عهد الكلام العقلاني، والتقويم الشخصي، والجمهورية، والليبرالية، والطبيعة naturalism^(٢)، والمنهج العلمي، والحدأة.

ولما كانت التنويرية حركة اشترك فيها عدد كبير من المفكرين؛ فإنها لم تكن تمثل فكراً واحداً متسقاً،

(١) الألوهية الطبيعية deism هي الاعتقاد في خالق خلق الخلق، ثم تركه وشأنه فلا يتدخل في سير حركته الطبيعية ولا الاجتماعية.

(٢) مبدأ ينكر كل التفسيرات الروحية والخارجة عن الكون لما يحدث فيه، ويقول: إن العلوم الطبيعية هي وحدها الأساس لكل ما يمكن أن يعلم.

يقول (كانت) - وأنا هنا أترجم عن إحدى الترجمات الإنجليزية المنشورة على شبكة الإنترنت -:

«إن التنويرية هي خروج الإنسان من عدم النضج الذي فرضه على نفسه. وعدم النضج هو عدم مقدرة الإنسان على أن يستعمل فهمه من غير إرشاد من غيره. ويكون عدم النضج هذا مفروضاً على الإنسان من نفسه عندما لا يكون سببه عدم الفهم، ولكن عدم العزيمة والشجاعة في أن يستعمل فهمه من غير إرشاد من غيره .. «لتكن لك الشجاعة على استعمال فهمك». هذا هو شعار التنويرية.

هذا في مجمله كلام صحيح، لا يعترض عليه المسلم، بل يجد له أصلاً في دينه وكلام علمائه كما سنبين، لكن هناك فرق بين أن يعطّل الإنسان عقله، ويعتمد على غيره في فهمه، وبين أن يستعين بغيره على الفهم. الأول هو المذموم، وأما الثاني فلا يمكن أن يتكوّن فهم مستقيم إلا به، وإلا كان على كل إنسان أن يبدأ من جديد كلما أراد أن يفكر في أمر من الأمور.

لكن (كانت) -كما يقول أحد مقدمي مقاله هذا- كان كسائر التنويريين، يعني بهذا الاستقلال أن لا يعتمد الإنسان على تشريع ديني، بل ولا حتى على إرادة الله تعالى⁽¹⁾. وإنما يعتمد فقط على عقله؛ لأن العقل مكون بطريقة تمكّن صاحبه من الوصول إلى الحقائق بغير استعانة بتلك المراجع الدينية.

هذا الاعتقاد الذي ساد كما ذكرنا في القرن الثامن عشر كان فيما يبدو لي الأساس الذي اعتمدت عليه كل أنواع الفكر الغربي في كل مناحي الحياة تقريباً، سواء في ذلك ما كان منها حسناً وما كان سيئاً.

فالدعوة إلى اعتماد الإنسان على نفسه في الفهم قادت إلى الفردية، ثم إلى الأنانية. وكانت أيضاً سبباً في الدعوة إلى المساواة، ثم الدعوة إلى أن يكون الناس هم الحاكمين لأنفسهم، لا يعتمدون في ذلك على رضا ربهم، ولا على تشريع منزل من عنده، ولا يرضون بأن يكون الحكم ملكياً أو حكم قلة.

وهذا هو الذي دعاهم إلى العودة إلى الحكم الديمقراطي الذي كان سائداً في أثينا لفترة من الزمان. وعدم الثقة بالأديان وكثرة النقد الموجه

لها أدى إلى التسامح الديني؛ لأنه إذا كان كل دين مشكوكاً في صحته، فما مسوغ شدة الخلاف بسببه، وما مسوغ امتناع أي واحد من البشر في أن يختار منه ما شاء؟ وقد اغتر كثير من الغربيين بالدعوة إلى الاعتماد على العقل، فلم يميزوا بين استعمال العقل والسير مع الهوى، بل حسبوا أن كل ما يخطر ببال أحدهم مما يراه محققاً لما يظن أنه مصلحة أو ما يراه مُشبعاً لما هو شهوة، إنما هو دليل على استقلاله واعتماده على عقله.

لماذا وقف التنويريون من الدين ذلك الموقف شبه العدائي؟ لهذا سببان:

أولهما: الاستكبار، فكثير من الناس لا يريد أن يكون لله تعالى سلطان عليه، ولا تشريع يلزمه به، وهذا أمر قديم. فالقرآن يذكرنا بأن بعض الناس كانوا رغم اعترافهم بوجود الخالق ينكرون أن يكون سبيعتهم فيحاسبهم، أو أن يرسل لهم رسلاً يأمرونهم وينهونهم. ولأمثال هؤلاء قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (٣٦) **أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ مُمْتًا** (٣٧) **ثُمَّ كَانَ عِلْقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ** (٣٨) **فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ** (٣٩) **أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ** ﴿ [القيامة: ٣٦ - ٤٠].

أما السبب الثاني فهو أن هؤلاء التنويريين وكثيرين غيرهم من غير المسلمين لم يجدوا بين أيديهم كتباً

(1) <http://www-personal.ksu.edu/~lyman/english233/Kant-WIE-intro.htm>

الأدلة السمعية حقها من الفهم علم أن الله أرشد عباده في كتابه إلى الأدلة العقلية اليقينية التي بها يُعلم وجود الخالق، وثبوت صفات الكمال له»..

إلى أن قال: «فدل على أن مجرد العقل يوجب النجاة، وكذلك مجرد السمع، ومعلوم أن السمع لا يفيد دون العقل، فإن مجرد إخبار المخبر ليس بدليل إن لم يُعلم صدقه، وإنما يعلم صدق الأنبياء بالعقل».

لكن المؤسف حقاً أنه في الوقت الذي كانت فيه هذه الحركة التثويرية تدعو الناس في الغرب إلى استعمال عقولهم، وكانت بلا شك من أسباب نهوضهم، كان العالم الإسلامي قد وصل إلى ما يقرب من درجة الحضيض في التبعية والتقليد وقبول الخرافات. ولا بد أن هذا كان سبباً، بل ربما كان السبب الأساس، في تخلفه بالنسبة للغرب.

لكن الأمر الذي أراه غريباً ومحيراً هو تأثير بعض علمائنا بمسألة التعارض بين العقل والشرع حتى صاروا يصفون بالعقلانية، أو بصاحب المذهب العقلاني، كل من يرون فيه انحرافاً عن الدين الحق. مع أنك تقرراً كتاب الله تعالى كله من أوله إلى آخره فلا تجد فيه أن الله تعالى عزا ضلال أحد إلى اعتماده على عقله، وإنما يعزو ذلك إلى اتباعه لهواه. وقد بين الله سبحانه وتعالى ذلك في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْيِرْ هُدَىٰ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

القيم الغربية:

يلاحظ على حديث معظم الغربيين عن القيم الغربية ما يلي:

أولاً: أنهم يُدخلون فيها كل ما هو سائد عندهم اليوم في مجال السياسة أو الاقتصاد، أو الحياة الاجتماعية أو الدين، أو غير ذلك من غير تمييز بين ما هو من

منزلة صحيحة يعتمدون عليها، بل اكتشفوا بعقولهم أن هذه الكتب لا يمكن أن تكون وحياً من الله تعالى.

لكن الذي يؤخذ عليهم أنهم لم يبحثوا عن الدين الصحيح، بل اعتقدوا كما لا يزال يعتقد الكثيرون منهم أن الدين الوحيد هو دينهم، فإذا ثبت بطلانه فكل دين سواه باطل. وهذا ما حدث في عصرنا لرجل قال عن نفسه في كتاب له عن تجربته مع دراسة ما يسمونه بالكتب المقدسة. قال: «مما لا شك فيه أن تلك الدعوة إلى استعمال العقل كانت لها آثار حسنة. فهي التي خلّصت الناس من تبعية كانت لآراء أرسطو طاليس حتى في المسائل الطبيعية. وهي التي خلّصتهم من الخرافات التي كانت مرتبطة بالدين، كما خلّصتهم من التبعية العمياء لرجال الجهلاء».

وإذا كانت الحركة التثويرية قد بُنيت على أساس التعارض بين العقل والدين، فإن المسلمين لم يجدوا في كتاب ربهم ما يدعوهم إلى مثل هذا القول. إنهم يقرءون كتاب ربهم فيجدون أنه يصف الكفار، لا المؤمنين، بعدم الالتزام بالعقل. وهذا هو شيخ الإسلام ابن تيمية يكتب أكبر كتبه في عدم التعارض بين الشرع والعقل^(١)، لكن الشيخ لخص موقف علماء المسلمين من علاقة العقل بالشرع تلخيصاً وافياً عندما قال في كتاب آخر:

«وأما أئمة أهل السنة كالصحابية والتابعين لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم من أئمة المسلمين، فهؤلاء أتوا بخلاصة المعقول والمنقول؛ إذ كانوا عالمين بأن كلا من الأدلة السمعية والعقلية حق، وأنها متلازمة. فمن أعطى الأدلة العقلية اليقينية حقها من النظر التام علم أنها موافقة لما أخبر به الرسل، ودلته على وجوب تصديق الرسل فيما أخبروا به. ومن أعطى

(١) الكتاب هو المسمى بـ (درء تعارض العقل والنقل) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، وهو في طبعته هذه التي تشمل تعليقات المحقق والفهارس يتكون من أحد عشر جزءاً.

كثيراً من القيم الغربية - التي نعتقد أنها متفوقة- جاءت من المشرق، وغرورنا الأعمى يضرّ بمكانتنا في العالم».

ثم يمضي الكاتب ليقول: «إنه يعيش في دلهي بالقرب من بقايا العاصمة المغولية التي بناها الإمبراطور أكبر نهاية القرن السادس عشر». ويقول: «إنه في هذه العاصمة كان أكبر ينصت باهتمام إلى ما يقوله الفلاسفة والصوفية والعُباد من كل ملة، وهم يتناظرون في مزايا معتقداتهم، وهو ما يُعدّ أول تجربة في المحاوراة الرسمية بين الأديان».

ثم يقول: «إن هذا كله حدث في الوقت الذي كان اليسوعيون يُشَنِّقُونَ في لندن، ويُقَطَّعُونَ أرباعاً في تايرن^(٢) وفي أسبانيا والبرتغال. لقد كانت محاكم التفتيش تعذب كل من يتحدى معتقدات الكنيسة الكاثوليكية».

«... لقد كان أكبر رجلاً واحداً تمثلت فيه كل القيم التي ندعي نحن في الغرب أنها قيمنا»^(٤).

سادساً: صار كثير من الغربيين في زماننا هذا يدَّعون أن قيمهم ليست قيماً غربية أو أوروبية فحسب كما كانوا يقولون في الماضي، وإنما هي قيم إنسانية صالحة لكل البشر. والكثيرون منهم يدَّعون هذا لمجرد تسويق تدخلهم في شئون الشعوب الأخرى.

ما الدليل على أنها قيم إنسانية كما يدَّعون؟ إن الدليل إما أن يكون بكلام نعلم بيقين أنه كلام الله، وإما أن يكون بأدلة من العلوم الطبيعية أو النفسية. ولا نعلم في ذلك ولا في هذا ما يشير إلى أن أشياء مثل إباحة الشذوذ هي قيم إنسانية صالحة لكل الناس في كل زمان ومكان.

(٢) TYBURN هو: اسم لقرية قديمة كانت تقع بالقرب من مدينة لندن، وكانت تُعرف بأنها مكان لتفديد الإعدامات العلنية.

(4) William Dalrymple, (A lesson in humility for the smug West), The Sunday Times, October 14, 2007

خصائصهم، وما هو أمر مشترك بينهم وبين غيرهم، وما هو أمر عابر يوشك أن يتغير. تراهم لذلك يدخلون في ما يسمونه بقيمهم أشياء مثل:

الحرية الفردية التي صارت تشكّل حرية كل أنواع الاتصالات الجنسية بين المتراضين، الديمقراطية، حكم القانون، المحاكم العادلة، الانتخابات، القيم الخلقية، التسامح الديني، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حق السفر.

ثانياً: القيم التي يعتزون بها هي -كما قال بعضهم- قيم انتقائية لا ذُكر فيها لأمر مثل الشمولية التي نشأت أول ما نشأت في الغرب، ولا للاسترقاق الذي استفحل أمره في الغرب وبقي لمئات السنين.^(١)

ثالثاً: ولا يفرّق معظمهم بين ما هو قيم غربية، بمعنى أنها نشأت وترعرعت في الغرب، وبين ما كان مصدره غير غربي.

رابعاً: إذا ما تكلم بعضهم عن القيم الإسلامية: فإنهم لا يفرّقون بين ما هو حاصل في البلاد الإسلامية، وبين ما هو من الدين الإسلامي.

خامساً: أن دعواتها لا يعترفون بفضل الإسلام على الغرب، وربما كانوا جاهلين به. لكن بعضهم يعترف بهذا الفضل، فما هو كاتب في جريدة بريطانية يقول: «إن معرفة بالإسلام، حتى لو كانت سطحية، تكشف عن تاريخ طويل من التطور العلمي، وأهمية العقل، والتسامح الديني، وحكم القانون. لماذا يعتقد الناس الآن أن هذه المبادئ المهمة إنما هي حقوق طبع محفوظة لفترة من فترات التاريخ الأوروبي؟»^(٢)

وهذا كاتب غربي آخر يكتب مقالاً بعنوان (درس في الإنسانية للغرب المغرور) يقول في بداية مقاله: «إن

(1) Western Values, Wikipedia, the Free Encyclopedia.

(2) Medeleine Bunting, (The Convenient Myth that Changed a Set of Ideas into Western Values) Guardian News & Media 2008, published 4/9/2006.

يَلْقَوْنَ غِيًّا ﴿٥٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴿٦٠﴾ [مريم: ٥٩-٦٠]. فكلما حصل التهاون في أداء الصلوات قوي الميل إلى الشهوات.

وقال تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ لَا يَفْنَيْتَكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ آبَائَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يُزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَا إِنَّهُ يَرِنُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيْطَانَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٧﴾ [الأعراف: ٢٧].

ثانيهما: التفوق الهائل الذي

وصل إليه الغرب في كل مجالات العمران والاقتصاد والتسلح والإعلام وغيرها. والناس كثيراً ما يربطون خطأً بين التقدم العمراني وصحة المذهب الذي يعتنقه أصحاب ذلك العمران.

قال تعالى عن كفار قريش:

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴿٧٣﴾ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيعًا ﴿٧٤﴾ [مريم: ٧٣-٧٤].

قال ابن كثير: «.. ويقولون عن الذين آمنوا مفتخرين عليهم ومحتجين على صحة ما هم عليه من الدين الباطل بأنهم ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾، أي أحسن منازل، وأرفع دورًا، .. يعنون فكيف نكون ونحن بهذه المثابة على الباطل، وأولئك الذين هم مختفون مستترون .. على الحق؟

تاسعاً: دعوى بعض الغربيين المعاصرين بأن قيمهم قيم إنسانية عالمية دعوى لا دليل عليها؛ وذلك لأن مثل هذه الدعوى العريضة يجب أن تستند على أحد دليلين: فإما أن تكون كلاماً لله سبحانه في مصدر علمي يقيني، وإما أن تكون مما أثبتته العلوم التجريبية ولاسيما البيولوجية والنفسية. لكننا لم نجد أحداً منهم يستدل بشيء من هذا.

وإذا كان المقصود بالقيم الغربية هو كما قلنا القيم

سابعاً: لكن ينبغي الاعتراف بأن القيم الغربية، لاسيما ما كان منها من باب الانحراف، بدأت تنتشر انتشاراً واسعاً في العالم، بما في ذلك العالم الإسلامي. خذ مسألة أزياء النساء مثلاً؛ فإن ما تلبسه المرأة مبني في الثقافات الجاهلية كلها، بما فيها الثقافة الغربية، على أساس جذب أنظار الرجال. هذا كلام يقوله بالنسبة للغرب بعض قائدات ما يسمى بالحركة النسوية، يقلنه لا موافقة له، بل اعتراضاً عليه؛ لأنهن يردن للمرأة

أن تكون مستقلة عن الرجال. وهو ما تقوله بعض اللائي من الله عليهن بالإسلام. أذكر أن إحداهن قالت بعد أن تحجبت كلاماً فحواه أن تلك كانت أول مرة تشعر فيها أنها لبست شيئاً لنفسها لا للرجال.

والنساء عندنا في العالم الإسلامي انقسمن ثلاثة أقسام:

فقسم سار في طريق النساء الغربيات فلم تعد ترى فرقاً بينهن وبين أولئك كما هو مشاهد على شاشات التلفاز. وقسم أراد أن يظل مستمسكاً بدينه، لكنه أراد في الوقت نفسه أن يراعي القيم الغربية. فلما كان القرآن الكريم يقول لها ﴿وَلْيَضْرِبْنَ خُجُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ فإنها صارت تغطي شعرها وصدورها. لكنها لم تعد تلتزم ببقية ما يتطلبه الحجاب منها. فالمقصود من الحجاب -على عكس المقصود من اللبس الجاهلي- أن يكون حجاباً عن الرجال. والحجاب يعني أن تلبس ما يغطي جسمها، ولا يكون شفافاً يكشف عما تحته، ولا يكون محدداً لمعالم جسمها. وقسم ثالث ظل بحمد الله تعالى مستمسكاً بالحجاب الشرعي.

ثامناً: ما السر في تأثر الناس هذا التأثر الشديد في العالم كله بانحرافات الثقافة الغربية ولاسيما في مجال المرأة؟ **لعل سبب ذلك أمران:**

أولهما: ضعف الاستمسك بالدين. قال تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ

أفراد. لكن السبب الأعظم في اختيارهم للديمقراطية -فيما يظهر- هو كونها تؤيد دعواهم بأن البشر ليسوا بحاجة إلى تدخل من قوة إلهية لتسيير شئونهم، بل هم قادرون على ذلك بحكم تكوينهم البشري. يظهر هذا جلياً في الحجج التي يسوقها مفكروهم لتسويق الديمقراطية.

وتنقسم هذه الحجج إلى نوعين، حجج فكرية وفلسفية ساقها المفكرون من أنصار الديمقراطية، وحجج عملية قال بها بعض السياسيين.

تتلخص الحجج الفكرية الفلسفية في خمس حجج هي: العلم والمساواة، والحرية وحكم الذات، وكون الديمقراطية أحسن الخيارات المتاحة. وبما أننا

لن نستطيع أن ندخل في تفاصيل هذه الحجج في مقالنا هذا، فقد رأينا أن نركز على واحدة منها نراها أهمها، وأما الحجج الأخرى فقد تعرضنا لها في كتيب عن مشكلات الديمقراطية وبدائلها الإسلامية، نرجو أن يبسر الله تعالى إكماله وإصداره.

العلم والأمانة:

العلم والأمانة شرطان لا يكون الحكم محققاً للغاية منه إلا بهما؛ لأن الذي يحكم بأن الأمر الفلاني يجب أن يُفعل أو أن يُجتنب إنما يقول هذا -أو إنما يجب أن يقوله- لما يعلم من النتائج التي تترتب على فعله أو تركه. لكن العلم وحده لا يكفي بل يجب أن تصحبه الأمانة، أي يجب أن يكون الحاكم قاصداً للحق أو الخير، فلا يحكم بما يرى فيه مضرّة، ويدعي أن فيه مصلحة. والقول بأن الحكم للشعب يفترض أن كل المواطنين عندهم من العلم والأمانة ما يجعلهم أهلاً لأن يكونوا هم المشرّعين لأنفسهم. لكن هذا الافتراض عليه إشكالات كثيرة منها:

السائدة في الغرب؛ فإن في هذه نفسها ما يدل على أنها لا يمكن أن تكون قيماً إنسانية عالمية. كيف وليس في الغرب قيم ثابتة يقال عنها هذه هي القيم التي يستمسك بها الغرب؟

وفي ذلك يقول الدكتور علي مزروعى: «لقد تغيرت القيم.. تغيراً سريعاً في الغرب.. في الوقت الذي تطورت فيه الثورات في التقنية وفي المجتمعات.. ومن أمثلة ذلك أن العلاقات الجنسية قبل الزواج كانت تُستنكر استنكاراً شديداً

في الغرب إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت هناك قوانين تحظر الممارسات الجنسية خارج نطاق الزواج، وما يزال بعضها موجوداً في القوانين، وإن كان لا يطبق إلا قليلاً. وأما الآن فإن الجنس

قبل الزواج أمر شائع إذا كان برضا الوالدين». ثم ذكر أمثلة أخرى منها أن الشذوذ كان يُعدّ جريمة في بريطانيا إلى عام ١٩٦٠م، وأنه بينما ألغت كل الدول الغربية عقوبة الإعدام، فإن الولايات المتحدة لم تلغها، بل زادت في السنين الأخيرة من عدد المحكوم عليهم بالإعدام.^(١)

الديمقراطية:

ما علاقة الديمقراطية بالحركة التنويرية؟

من المؤكد أن تلك الحركة لم تكن هي التي اخترعت النظام الديمقراطي. لكنها كانت السبب في بعثه بعد ألفي عام من موته في مهده أئينا. لماذا بعثوه؟ لأنهم رأوا أنه أكثر النظم تماشياً مع مبادئهم، ولاسيما مبدأ الحرية. فهم قد رفضوا الحكم الدكتاتوري ملكياً كان أو غير ملكي. ورفضوا ما يسمونه بالأولغاركية oligarchy وهو حكم القلة المتسلطة، فوجدوا أن الديمقراطية هي حكم الشعب، لا حكم فرد أو بضعة

(1) <http://www.alhewar.com/AliMazrui.htm>

الحكم- هو دائماً في جانب الأغلبية؟

يقول نُقَّاد الديمقراطية: كلا، ويجعلون هذا من دعائم رفضهم لها. فلنبدأ بأول هؤلاء في التاريخ، أعني أفلاطون الذي يقول مبيِّناً جهل الحكام في النظام الديمقراطي:

«تصور شيئاً كالآتي يحدث في سفينة أو قافلة من السفن: مالك السفينة أكبر وأقوى من أي راكب، لكنه يعاني من ضعف في السمع والبصر، ولا يدري كيف يبحر بالسفن. والبحارة كلهم يتشاجرون في من يجدر به أن يكون ربان السفينة، كل واحد منهم يرى أنه يجب أن يكون هو ربانها، بالرغم من أنهم لم يتعلموا فن الملاحة.. بل إنهم ليصرون على أنه ليس هناك من فن ملاحية ما يمكن أن يُتعلَّم، ولذا فإنهم مستعدون أن يمزقوا إرباً كل من يدعي غير ذلك.

وما يزالون جميعاً متجمهرين حول مالك السفينة يرجوه كل واحد منهم بأن يترك الدفة له. وأحياناً عندما يكون غيرهم في موضع القيادة فإنهم يقتلونه أو يرمونه في البحر. ثم إنهم يمزقون بالسفينة بعد أن خدروا المالك بالخمير أو العقاقير أو بشيء آخر، يمزقون بالسفينة، يقضون على كل مؤن السفينة، ويجرون بالسفينة بطريقة تُتوقع من أناس أمثال هؤلاء.. إنهم لا يدرون ألبتة أن الربان يجب أن تكون له معرفة بالفصول، وبالسما، وبالنجوم، وبالرياح، وكل شيء آخر عن السفن، إذا كان له أن يكون متحكماً في السفينة. ولا يدرون أن هناك فناً يمكن الربان من أن يقرر في أي اتجاه يوجّه السفينة، بغض النظر عما إذا كان الآخرون يريدون الذهاب إلى هناك أم لا. ولا يعتقدون أن أحداً يمكن أن يتقن مثل هذا الفن»⁽¹⁾.

نقد أفلاطون للديمقراطية من أكثر أنواع النقد إجرأً للغربيين؛ لأن قائله من أعظم فلاسفتهم، بل ربما عده بعضهم أعظمهم، حتى غلا فيه فيلسوف وعالم رياضيات بريطاني كبير فقال: «إن كل الفلسفة

١- أنه لو كان الأمر كذلك ما كنا لنحتاج إلى اللجوء للأغلبية؛ لأن الذين يتساوون في العلم والأمانة لا بد أن يحكموا حكماً واحداً لا اختلاف فيه، أي أن يكون كل حكم لهم بإجماعهم. لكن اللجوء لحكم الأغلبية يفترض أن هناك اختلافاً بين الحاكمين. والخلاف لا يكون إلا بسبب الجهل أو سوء القصد أو هما معاً. فحكم الأغلبية إذن -الذي يعد اليوم جوهر الديمقراطية- يتناقض في حقيقتها مع أهم مسوغ من مسوغاتها.

٢- كما أنه لو كان كل المواطنين في كل وطن عالمين بمصالحهم لما احتاجوا إلى اكتساب علم جديد، يساعدهم على تصور أحسن لما هو خير لهم ولمجتمعهم. لكن الواقع أن الناس يسعون لاكتساب العلم ويعترفون بمدى تأثير ما اكتسبوه من معلومات على مواقفهم السياسية. فاكتساب العلم يؤثر إذن في نوع التشريع، أو الحكم الذي تحكم به الأغلبية. وكما أن العلم يؤثر فكذلك القيم تؤثر. فإذا ما سادت في المجتمع قيم غير التي كانت سائدة فيه قبل ذلك فقد تغيرت أحكامهم؛ بسبب المعايير الجديدة التي تبناها.

٣- وإذا ادعى مدّع بأن العلم مهما كان نوعه لا تأثير له في ما يحكم به الشعب، يقال له هذا كلام يشهد العقل ببطلانه. فالذي يقوم بصوت (نعم) معبراً عن قبوله لأمر ما بناء على تصوره بأنه يزيد من فرص الوطن في اكتساب الثروة مثلاً، سيصوت عليه ب(لا) معبراً عن رفضه له، بناء على معرفة جديدة بأنه يفعل عكس ذلك تماماً.

إنه من المستحيل عقلاً أن يكون سبب ما هو العلة في قبول شيء، ويكون نقبض ذلك الشيء أيضاً علة في قبوله. ثم إن هذا معناه أنه لا داعي لاكتساب معارف جديدة إذا كان اكتسابها لا تأثير له في الأحكام.

٤- وإذا لم يكن العلم ولم تكن الأمانة في الشعب كله، فمن أين لنا أن نعلم أنهما في أغليته؟ لندع حسن القصد الآن جانباً. وهل العلم -وبالتالي صواب

(1) Republic, 488a-d.

وعليه فحتى لو سلمنا بأن الناس في الغرب اليوم لا يعتقدون بإمكانية العلم بحسنها وسوتها، فإن المشكلة ما تزال قائمة. أفكل ما يقدم للمجالس التشريعية من مشاريع قوانين ودراسات حولها إنما هو مسائل خُلقية بحثة لا تؤثر فيها الحقائق والأرقام والحجج العقلية؟

وبإمكانه أن يقول: إن الدعوى بأن الحكم بقبول شيء أو رفضه حتى في المجال السياسي هو حكم خُلقي بحث ليس بصحيح، ونحن نرى الناس يبنون أحكامهم على ما يعدونه -بحسب ما توفر لديهم من معلومات- خادمًا لمصلحة شخصية أو عرقية أو حزبية أو قومية.

ثانياً: يرى النفعيون أنه حتى عندما تكون القرارات خلقية فإن الديمقراطية هي خير الإجراءات، وذلك أنهم يجعلون القرارات على درجتين: الدرجة الأولى التي يعبر كل إنسان فيها عن اختياره عما يرى أنه في مصلحته الشخصية، وكونه محققاً لسعادته. هذا قرار لا علاقة له بالأخلاق. أما الدرجة الثانية فهي التي تُحسب فيها قرارات المرحلة الأولى، ويحكم بأن القرار النهائي هو الذي يحقق أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الناس. وهذا هو القرار الأخلاقي.

وبإمكان مناصرو أفلاطون أن يقولوا: لكن رأي النفعيين هذا قائم على افتراض أن كل إنسان أعلم بمصلحته، وما يحقق له سعادته، وهو افتراض باطل؛ وذلك لأن العلم بالمصلحة ليس مجرد شعور وهوى، وإنما هو أمر مرتبط بحقائق موضوعية لا يتوفر العلم بها لكل الناس، بل ولا لأحد منهم. ثم إذا كانت الديمقراطية إنما تحقق مصلحة الأغلبية فإنها تكون ظالمة للأقلية، فلا تكون هي حكم الشعب بل حكم فئة منه.

ثالثاً: يقول بعضهم: إن حجة أفلاطون تعتمد على افتراض أن الغاية هي تحقيق ما هو أصلح للمجتمع. لكن هب أن هذه ليست هي الغاية، أو أنها ليست الغاية الوحيدة، فالحجة إذن لا تستقيم. «مثلاً إذا كنا نريد أن

الغربية لا تعدو أن تكون هوامش على كتابات أفلاطون». وما يزالون يدرسون كتبه ويكتبون عنه كأنه رجل معاصر. ومع أن هذا النقد فيما يبدو هو نقد للحكم التنفيذي لا التشريعي الذي هو محل اهتمامنا، إلا أنه يمكن القول بأنه إذا جهل بعض الناس فن الحكم التنفيذي، فحريّ بهم أن يكونوا أجهل بالحكم التشريعي.

يقول بعض المدافعين عن الديمقراطية من منظرّيها المحدثين: إن نقد أفلاطون وأمثاله غير مقبول لأسباب منها:

أولاً: أن القرارات السياسية قرارات خُلقية، وأن أفلاطون كان يفترض خطأ أنه من الممكن العلم بالقيم الخُلقية. لكننا في هذا العصر نرى أن هذا العلم غير متيسر، وبالتالي لا نرى أن هناك خبراء فيه كالخبراء في المسائل الحسية أو الطبيعية. وما دام الأمر كذلك فلا رأي أجود من رأي في الأمور الخُلقية، وعليه فمن حق الناس جميعاً أن يحكموا. وعليه فإن الديمقراطية التي تأخذ برأي الأغلبية هي خير طريقة للوصول إلى القرار السياسي.

لكن بإمكان المدافع عن رأي أفلاطون أن يقول: إذن فالديمقراطية في رأيكم هذا إنما تصلح لمن كان موافقاً لكم في أن العلم بالصواب الخُلقي مستحيل. فالديمقراطية لا تصلح إذن إلا في جو ثقافي مثل هذا الذي نسبتموه إلى العصر، ولا بد أنكم تعنون العصر في البلاد الأوروبية، وإلا فإن الناس في العالم كله ما يزالون يعتقدون بإمكانية العلم بحسن الأخلاق وسوتها. بل إن هناك أعداداً كبيرة -ربما كانت الأغلبية- حتى في الغرب نفسه ما زالت تؤمن مثل هذا الإيمان. وإلا فلماذا يكون موضوع الإجهاض في أمريكا موضوعاً سياسياً ساخناً، بلغ من الحدة بحيث إن بعض من يسمون بأنصار الحياة قتلوا طبيباً معروفاً بإجراء عمليات الإجهاض، واعتبروه قاتلاً.

ثم إن القرارات السياسية ليست كلها أخلاقية،

رابعاً: إنه حتى على افتراض أن المعرفة هي القيمة الكبرى التي على أساسها يُنتخب الحكام، وعلى فرض أن هناك من هو أعرف من غيره، فيجب -لكي تُصّبهم حكماً- أن نعرف من هم. ولكن يبدو أنه ليس هناك من وسيلة لتحديد هؤلاء الذين يعلمون.

والسؤال كيف نعرفهم؟

نقول هذا، وإن كان أمراً صعباً -ولاسيما إذا كان الحكم علمانياً- فإنه ليس من المتعذر. بل لعله من الممكن حل هذه المشكلة حتى في نطاق النظام الديمقراطي إذا ما استحدثنا فيه مبادئ جديدة غير معهودة الآن، لكنها غير متناقضة مع فكرة الديمقراطية.

خامساً: إنه قد تكون هناك حالات -ولاسيما حالات جماعات صغيرة- لا يكون الفرق في المعرفة أو الخبرة بين أعضائها كبيراً. فمما لا شك فيه أن رأي الأغلبية في مثل هذه الحال سيكون الأقرب إلى الصواب.

نقول: هذا أمر لا شك فيه. لكن لا يلزم ناقد الديمقراطية باعتبارها نظام حكم أن يكون رافضاً لكل شيء فيها في كل حال من الأحوال. ومن ثم فنحن لا نختلف مع هذه النقطة.

سادساً: قد تكون هناك حالات لا يكون المعول فيها على مجرد العلم أو الخبرة، بل يحسن فيها اعتبار قيم أخرى، مع المعرفة أو بدونها.

نقول: وهذا أيضاً نقد مقبول إذا كان موجهاً لأفلاطون بالذات. لكن قولنا فيه هو قولنا في سابقه. بل إن هذا أمر معتبر في الإسلام.

٥- ومن أقوى الأدلة على بطلان كون الشعب -أو أغليبيته- عالماً بمصالحه مؤتمناً عليها أنه لا أحد من الآخذين بالنظام الديمقراطي في العالم كله يسلم بهذه الدعوى، أو يأخذها مأخذ الجد. إن الدليل على

نتملق الجماهير، أو نتودد إليهم، أو نسكّن من غضبهم، أو نعطيهم إحساساً ما بأنهم يتحكمون في مصائرهم، أو نتفادى غضبهم أو أسئلتهم، أو نشعرهم بأنهم مهمون، فإن وسائل أخرى قد تكون أجدى. وعليه فإن من الوسائل ما قد يكون أقل جودة في نتائجه من حيث الحقيقة، لكنه يحقق نتائج أحسن إذا لم تكن الحقيقة هي الغاية. وعليه فإن فقدان الحقيقة لن يكون نقداً مناسباً لهذه الوسائل، إلا إذا كان توخي الحقيقة ذا أهمية كبرى من الغايات الأخرى.

لكن كون هذا كذلك أو لا، يعتمد بصفة عامة، على ما نريد أن ننجزه»^(١).
وأقول: لولا أنني وجدت هذا الكلام في كتاب يُعدّ من أحسن الكتب في فلسفة الديمقراطية لما

صدقت بأن إنساناً عاقلاً يمكن أن يعدّه حتى مجرد احتمال جدير بالمناقشة. يبدأ الاعتراض بعبارة «إذا كنا نريد ..» من أنتم الذين تريدون هذا؟ إن حديثنا هو عن الشعب كله. فهل الشعب هو الذي يريد هذا؟ هل الشعب هو الذي يريد أن يتملق الشعب؟ هل الجماهير هي التي تريد أن تتودد إلى الجماهير؟ وهل .. وهل؟

لا بد أنكم تتحدثون عن فئة من الناس تريد أن تفعل هذا كله، ومن المؤكد أنه من شرط نجاحها فيما تريد أن تخفي هذا كله عن الجماهير؛ إذ إنها لا تستطيع أن تصارحهم بأنها إنما تريد أن تتملقهم أو تتودد إليهم، أو .. أو ... بل لا بد أن يكون هذا كله قائماً على الكذب عليهم، وإظهاره في صورة ترضى عنها الجماهير. لكن كل هذا يؤكد رأي أمثال أفلاطون بأن الناس لا يعلمون كلهم، وإلا لما استطاعت قلة منهم أن تخدعهم مثل هذا الخداع. بل إن المتفقين مع أفلاطون قد يقولون: إن نظاماً سياسياً يجعل هذا ممكناً لهو النظام الذي ينبغي أن يُرفض.

(1) Ross, op.cit, p. 153.

نقول: إن الكارثة الاقتصادية الراهنة كانت دليلاً يضاف إلى أدلة أخرى على فشل النظرية التي قام عليها الاقتصاد الرأسمالي. وهي دليل من ناحيتين: من ناحية أن العمل بالنظرية هو الذي أدى إلى الكارثة، ومن ناحية أنه اتضح أن علاج الكارثة تطلب الخروج على ما تقتضيه.

تقول النظرية: إن الاقتصاد الناجح هو اقتصاد

سوق يسمح بالملكية الفردية، وبالبيع والشراء والادخار، ويترك للسوق تحديد أسعار السلع، وأن هذا كله ينبغي أن يكون في حرية كاملة لا يحدّ منها أي تدخل من الدولة. وكان الفيلسوف والاقتصادي

الاسكتلندي آدم سميث الذي عاش في القرن الثامن عشر هو أكثر من اشتهر بالقول بهذه الفلسفة الرأسمالية، لكن المؤرخين يقولون: إنه هو نفسه تأثر بكتابات مانداويل الذي كان أكثر منه غلواً في هذا الأمر، فهو المشهور بقوله: «إن الرذائل الفردية هي فضائل اجتماعية في مجال الاقتصاد».

كان سميث وغيره يقولون: إنه لا بأس على الفرد أن يندفع لتحقيق مصالحه بدافع الأنانية، بل قال بعضهم: بدافع الطمع ليحقق مصالحه، وأن النتيجة ستكون -بفعل اليد الخفية- أمراً لم يخطر على بال الفرد، وهو الصالح العام.

لكن الواقع أن هذه اليد الخفية لم تقم بالمهمة التي عزاها إليها سميث وغيره، وإنما أدى ذلك الطمع الفردي المتروك له الحبل على غاربه إلى تقسيم الثروة تقسيماً ظالماً: بحيث إن قلة قليلة من المواطنين -تصل أحياناً إلى عشرة بالمائة- تمتلك ما يصل أحياناً إلى تسعين بالمائة من الثروة، ولا يمتلك التسعون بالمائة الباقون إلا عشرة بالمائة منها، مما جعل بعض الاقتصاديين الأمريكيين يقولون ساخرين: «إنه يبدو

أنهم لا يعتبرون الأغلبية مؤتمنة على صيانة الحقوق أنهم في الغرب وفي البلاد المقلدة له لا يؤمنون بالديمقراطية على إطلاقها، بل يقيدونها بالليبرالية، فديمقراطياتهم ديمقراطية ليبرالية. ما معنى ذلك؟ معناه أن حكم الشعب مقيد بكونه ضمن إطار قيمي معين هو الإطار الليبرالي.

ماذا تقول الليبرالية؟ تقول: إن للإنسان الفرد حقوقاً

جوهرية غير قابلة للمساومة، ولا يجوز لأحد أن يتغول عليها، حتى ولو كان هذا المتغول هو الأغلبية (سواء كان أغلبية المواطنين في استفتاء عام، أو أغلبية نوابهم في مجلس تشريعي). وسنبين

-عند مناقشتنا لليبرالية- أن هذا بالإضافة إلى كونه ينقض الافتراض بأن الشعب -أو أغليبيته- عالم بما هو مصلحة له، مؤتمن على التعبير عنها، فإنه ينقض فكرة الديمقراطية نفسها؛ لأن الديمقراطية مبنية على أن السيادة التشريعية للشعب، لا لدكتاتور، ولا لفئة من الناس، بل ولا لكتاب مُنزل، وإنما هي للشعب. فكيف يقال: إن هذا الشعب صاحب السيادة التشريعية محكومة قراراته بقيم الليبرالية؟ ما أساس هذه القيم خيراً كانت أم شراً؟ هل هي مما شرع الله؟ هل هي مما رأته فئة من المواطنين؟ على كل حال فإنها مهما كان مصدرها تتناقض مع مبدأ سيادة الشعب التشريعية.

الرأسمالية:

حديثنا هنا ليس عن النظام الاقتصادي الرأسمالي السائد في العالم اليوم، والذي بدأت بعض أعمدته تتهار، وبدأت أخرى تهتز في الولايات المتحدة وفي أوروبا وغيرها، حديثنا ليس عن هذا النظام، وإنما هو عن النظرية الفلسفية التي يقوم عليها، والتي كان الاهتمام بها هو السبب الحقيقي لما يعاني منه النظام الرأسمالي من مشكلات.

وجه الأرض فقير»! ولعل القارئ لاحظ أن هذه النسبة قريبة جداً من نسبة الزكاة التي تُفرض فعلاً على رءوس الأموال.

لكن دعاة الرأسمالية في الغرب ما يزالون يدافعون عنها، رغم كل ما يرون من آثارها الضارة. أتدرون ما السبب في هذا؟ السبب أنهم ظنوا أن البديل الوحيد للنظام الرأسمالي الذي عهدوه هو النظام الاشتراكي الذي عرفوا صوراً منه في الاتحاد السوفياتي وفي الصين قبل التعديلات التي أحدثها الصينيون فيه. وهم بهذا يخلطون بين كون الرأسمالية اقتصاد سوق، وبين كون كل اقتصاد سوق هو بالضرورة اقتصاد رأسمالي.

لكن الحقيقة هي أن هناك بديلاً ثالثاً هو الاقتصاد الإسلامي الذي هو اقتصاد سوق، لكنه سوق منضبط بضوابط القيم الإسلامية، وهي قيم يغلب عليها مراعاة مصالح الفقراء؛ مما يجنب المجتمعات الأخذ بها ذلك التفاوت الفظيع الذي نتج عن النظرية الرأسمالية.

وفي قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] بيان لهذين الأمرين، ففي إحلل البيع إقرار باقتصاد السوق، وفي تحريم الربا تقييد له بقيم إسلامية هي في مصلحة الفقراء.

ثم تأتي الزكاة التي هي أيضاً في مصلحة الفقراء، بل تأتي القاعدة العامة التي تأمر بأن لا يكون المال دولة بين الأغنياء. وإذا كان الغربيون لم يعرفوا النظرية الرأسمالية إلا في صورتها التي قال بها سميث وغيره، فإننا نعلم من القرآن الكريم أنها نظرية قديمة كان من بين من قالوا بها قوم شعيب الذين رفضوا دعوة نبيهم لهم إلى العدل في معاملاتهم المالية؛ بحجة أن المال مالهم، فلهم الحق أن يفعلوا فيه ما شاءوا.

قال الله تعالى: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُضُوا الْمِيثَاقَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أُرْسِلُكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾

أن شيئاً أصاب تلك اليد فَشَلَّهَا».

وقد بدأت الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد حدتها منذ سنين، مما جعل بعض الاقتصاديين يقولون: إنه إن استمر التفاوت على تلك الوتيرة فسيؤدي حتماً إلى كارثة اجتماعية.

إن الأمر المثالي للنظرية الناجحة أن تكون النتيجة أحسن فأحسن، كلما كان واقع العمل بها أقرب إلى مثالها النظري. لكن الغريب في النظرية الرأسمالية أنه لو كان الواقع قريباً من مثالها -ودعك عن أن يكون مطابقاً له - لكانت الكوارث أكثر فأكثر.

الصورة المثالية لهذه النظرية الرأسمالية هي: أن لا يكون للدولة أدنى تدخل في النشاط الاقتصادي. لكن هذا معناه أن لا تفرض الدولة على الناس ضرائب، ولا تضع قوانين تقيد بها النشاط الاقتصادي، كأن تمنع صنع بعض الأشياء الخطرة أو المتاجرة بها، وكأن تحدد الأماكن التي تُبنى فيها المصانع، وتضع لها شروطاً صحية وبيئية وغير ذلك. لكن كل هذه القيود ما زالت تحدث إلى حد ما في الدول الرأسمالية.

الدولة إذن تدخلت، لكن تدخلها لم يكن بالقدر الذي يرفع الظلم، بل كانت تميل دائماً إلى إعطاء حرية أكبر للأغنياء، مهما أدى ذلك إلى التضيق على الفقراء. خذ نظام الضرائب في الولايات المتحدة مثلاً. إن الضريبة لا تؤخذ من رأس المال كما هو الحال في الزكاة، وإنما تؤخذ فقط من دخل الفرد في العام المالي. وهذا معناه أنه إذا كان هناك شخصان أحدهما يمتلك مليوني دولار، والآخر لا يمتلك شيئاً، لكن دخل كل منهما في السنة المالية كان مائة ألف دولار، فإن نسبة ما يؤخذ منهما ستكون متساوية، أي أن الضريبة لا تتعرض لرأس المال الذي كان موجوداً قبل السنة المالية.

قال كيفن فلبس في كتابه عن «الديمقراطية والثروة»: «إنه لو أُخذت ضريبة مقدارها ثلاثة بالمائة على رءوس الأموال في أمريكا وحدها لما بقي على

علاقة الديمقراطية بالرأسمالية والليبرالية:

الديمقراطية السائدة في الغرب الآن تسمى بالديمقراطية الليبرالية، كما أنها ديمقراطية مرتبطة بالرأسمالية. وقد كتب المفكرون الغربيون أنفسهم فيما يرونه من تناقض بين هذه المبادئ. فالليبرالية تتناقض مع الديمقراطية؛ لأن الديمقراطية تجعل الشعب هو السلطة التشريعية العليا، لكن الليبرالية تقول: إن لكل فرد من الناس حقوقاً لا يجوز حتى للأغلبية أن تتغول عليها. من الذي أعطى الأفراد هذه الحقوق؟ هذا سؤال لم يستطيعوا الإجابة عليه.

فمنهم من قال: لأنها حقوق صدر بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكن على أي أساس صدر ذلك الإعلان نفسه؟ ثم ألا يجوز للأمم المتحدة التي أصدرته أن تغيّر فيه وتبدل؟ ومنهم من يقول: إنها حقوق أجمع الناس عليها في العالم كله. ولكن لو كان الأمر كذلك لما كانت هناك من حاجة لأن يصدر بها إعلان أو تُجعل في قوانين. إن المسلم يؤمن بحقوق للإنسان يوافق بعضها بعض ما جاء في ذلك الإعلان، لكنه يقول: إنها حقوق أعطاه الخالق لعباده؛ فلذلك لا يجوز لهم أن يحرموه منها.

الفكر العلمي:

أحسن ما عند الغربيين من فكر هو الفكر العلمي المستند إلى أدلة حسية وعقلية، والذي يسمى ساینس science، وهو في مفهومه العام يشمل العلوم الطبيعية من فيزياء وكيمياء وأحياء وغيرها، لكنه يشمل أيضاً كل علم اجتماعي سار على مناهج هذه العلوم.

كيف ينظر المسلم إلى هذه العلوم وكيف يقومها؟ ينظر إليها نظرة المتقبل المقدر لها الآخذ بها. لماذا؟

أولاً: لأن منهج هذه العلوم منهج يقره دينه. فإله تعالى يقول: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨].

وَيَقُولُوا أَوْفُوا بِالْمِيثَاقِ وَالْمِيثَاقَ الَّذِي كُنْتُمْ تُحِبُّونَ وَالَّذِي كُنْتُمْ تُبْعَثُونَ وَلَا تَتَّبِعُوا سُلُوكَ الَّذِينَ كَفَرُوا قَالُوا يَسْأَلُونَكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴿٨٤-٨٧﴾ [هود: ٨٤-٨٧].

شعار الفلسفة الرأسمالية يكاد يكون ترجمة لقول قوم هود هذا؛ فقوم هود يريدون أن يفعلوا ما شاءوا والفلسفة الرأسمالية تقول: «دعه يعمل laissez fair»، أي لا تتدخل في نشاطه الاقتصادي.

لقد رفض الإسلام الفلسفة التي احتج بها قوم هود على أساس أن المال ليس مملوكاً ملكية مطلقة للبشر، وإنما هو مملوك لله الذي يأمر البشر بأن يتصرفوا فيه تصرفاً عادلاً وفق أوامره سبحانه.

ومن الآثار الحسنة التي نتجت عن هذه الكارثة أن كثيراً من المفكرين من اقتصاديين وغير اقتصاديين لم يعودوا يؤمنوا بالنظرية الرأسمالية البحتة، بل صاروا يدعون إلى تدخل من الدولة لإقرار العدل، وصاروا يذمون الأنانية والطمع الذي كان من أسباب هذه الأزمة.

فالفكر الاقتصادي بدأ بهذا يقترب من الهدي الإسلامي، الذي يقّر اقتصاد السوق في حدود قيم العدالة، والمأمول أن يكون في هذا عبرة لإخواننا المسلمين يعيد إليهم الثقة بتعاليم ربهم، ويشجّعهم على الاستمسك بها في نشاطهم الاقتصادي؛ لكي يضربوا للناس مثلاً عملياً بحسنها وجدواها. وقد بدأ الاهتمام بتعاليم الإسلام الاقتصادية في المجالات الأكاديمية في الغرب، بل إن الأمثلة العملية للمؤسسات الاقتصادية الإسلامية بدأت تبدي نجاحها بالنسبة لرصيفاتها الغربية، كما يحدثنا البروفسور علي خان أستاذ القانون بجامعة ووشبيرن بولاية كنساس الأمريكية في مقال له عن الكارثة الاقتصادية (1).

(1) <http://www.counterpunch.com/khan09272008.html>

العلم، ومجال التخصصات الدقيقة فيه، والمجال العام الذي يجعل من الفكر العلمي هذا فكراً جماهيرياً بقدر المستطاع.

رابعاً: لأن المسلمين بدءوا يجدون في ما توصلت إليه هذه العلوم من حقائق ما يؤيد ما جاء في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأسَّسوا لذلك علماً أسموه بالإعجاز العلمي. والمقصود بالإعجاز هنا كون القرآن والسنة سبقتنا إلى تقرير بعض الحقائق التي اكتشفتها العلوم الطبيعية لاحقاً، والتي ما كان من الممكن أن يعرفها بشر في زمان النبي صلى الله عليه وسلم بالوسائل المتاحة للناس في ذلك الزمان.

ومن أحسن الأمثلة على ذلك مسألة تطور الجنين

التي يقول عنها العالم الكندي كيث مور -كما نقل عنه الأستاذ الدكتور زغلول النجار-: «إن التعبيرات القرآنية عن مراحل تكوّن الجنين في الإنسان لتبلغ من الدقة والشمول ما لم يبلغه العلم الحديث، وهذا إن دلّ علي شيء فإنما يدل على أن هذا القرآن لا يمكن أن يكون إلا كلام الله، وأن محمداً رسول الله».

شيء فإنما يدل على أن هذا القرآن لا يمكن أن يكون إلا كلام الله، وأن محمداً رسول الله»⁽¹⁾.

وفي مثل هذه الكشوف تصديق لقوله تعالى: ﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمُ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَّلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣].

خامساً: ولأننا نريد أن نصحّ مسار هذه العلوم بأن نخلصها من الفلسفة المادية الإلحادية التي صارت إطاراً لها. وتتمثل هذه الفلسفة الإلحادية في القول بأن العالم مكتفٍ بنفسه لا يحتاج إلى تدخل من خارجه، وأن حوادثه يجب تفسيرها بظواهر من النوع المشهود فيه. لكن هذا معناه عدم قبول أي دليل من

هذا معناه أن الحس والعقل هما الوسيلتان اللتان يكتسب بهما الإنسان العلم، سواء كان علماً دينياً أو كان علماً دنيوياً. وهذه العلوم تقوم على المشاهدة والتجربة وعلى قوانين عامة ونظريات تختبر صحتها بتلك المشاهدة والتجربة، فما أبطلته كان باطلاً، وما شهدت له كان صحيحاً، لكن لا يُشترط في الصحة أن تكون أمراً يقينياً، بل يكفي فيها غلبة الظن. وكل هذه أمور مقبولة في الإسلام.

ثانياً: لأن هذه العلوم علوم مفيدة كما دلت على ذلك تجربة الغربيين معها، وكما دلت على ذلك تجربة المسلمين قبلهم معها. فالأمة التي لا تأخذ بها، ولا بما يبنى عليها من تقنيات تظل متخلفة في مجالات

الاقتصاد والقوة العسكرية والإعلام، وغيرها بالنسبة للأمم التي تأخذ بها. وكل أنواع القوى هذه أمور يحتاج إليها المسلمون لبقاء دينهم وللدفاع عنه ولتبليغه.

ثالثاً: لأن لهذه العلوم مكانة كبيرة في التاريخ الإسلامي، يدل على ذلك ما كتبه المسلمون وغير المسلمين في تاريخ العلوم، وإن الغرب الذي تفوق على المسلمين الآن فيها كان هو في البداية قد أخذ عن المسلمين وتأثر باكتشافاتهم ونظرياتهم. ليس هذا فحسب بل إن المسلمين رغم تأخرهم فيها بالنسبة للغرب ما يزالون يشاركون في تطويرها بتجاربيهم وكتاباتهم في المجالات العلمية حتى في البلاد الغربية. لكن كل هذا لا يرضي طموح المسلم المتطلع إلى أن يصير للمسلمين القدر المعلى في هذه العلوم وتقنياتها.

ولذلك فإنه يأمل أن يتطور الفكر العلمي في بلاده في كل مجالاته: مجال المؤسسات التي ترعى هذا

(1) <http://forums.way2allah.com/showthread.php?t=14953>

داخل العالم على حقيقة في خارجه.

وإذا كان عصر تنويرهم لا يؤمن -إن آمن- إلا بإله لا يتدخل في الكون ولا يرسل رسلاً، فإننا نؤمن بإله لا يحدّث شيء في الكون إلا بإذنه وعلمه، وإرادته وقدرته، ونؤمن بأن هذا الإله هو الذي أرسل محمداً

بالدين الحق، ولذلك فإذا كان الملحدون الماديون يحصرون مصادر المعرفة في الكون وحده، فإننا نؤمن بأن للمعرفة مصدرين هما: خلق الله، وكلام الله تعالى. وقد رأينا كيف أن حركة الإعجاز العلمي قد أثبتت توافق الحقائق الكونية مع الحقائق الشرعية.

معلومات إضافية

عمانيويل كانت:

يُعد الفيلسوف الألماني «عمانيويل كانت» من أهم آباء الفلسفة الغربية المعاصرة، ويعتبره البعض بمثابة أكبر فيلسوف عرفته أوروبا منذ قرنين على الأقل، وكان أول من طالب بالتفريق الصارم بين الأخلاق كمنظومة قيمة تربوية وبين الدين.

يرتبط اسم «كانت» ارتباطاً وثيقاً بنداؤه الشهير الذي استهله بعبارة «أَعْمَلُوا عقولكم أيها البشر»، التي تعد من أهم شعارات حركة التنوير الأوروبية، والتي عبّرت بشكل واضح عما اعتُبر نقلة نوعية شهدتها أوروبا آنذاك في القرن الثامن عشر في عصر التنوير.

وُلِدَ «كانت» في مدينة كونينغ سبيرغ في شمال ألمانيا -التي تُعد اليوم جزءاً من روسيا- عام ١٧٢٤م، وحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة ليصبح فيما بعد أستاذاً في الجامعة، ثم انخرط «كانت» في مطالعات فكرية مكثفة، شملت: نيوتن، وهيوم، والفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو الذي كان له أبلغ الأثر في اتجاه تفكير «كانت»؛ حيث إن روسو كان يركز على أوليَّة الأخلاق، ووضعها في مرتبةٍ تفوق العلم والدين.

تدرج في المناصب الجامعية حتى أصبح عميداً لجامعته بين عامي ١٧٨٦ و ١٧٨٨م، وفي أثناء ذلك نشر بعض مؤلفاته التي اعتبرها الغرب أهم المؤلفات الفلسفية في عصره مثل «نقد العقل الخالص»، و«نقد العقل العملي».

وصف الفيلسوف الألماني «عصر التنوير» بأنه: «خروج الإنسان عن مرحلة القصور العقلي، وبلوغه سن النضج أو سن الرشد». وعرّف ما أسماه «القصور العقلي» على أنه «التبعية للآخرين وعدم القدرة على التفكير الشخصي أو السلوك في الحياة، أو اتخاذ أي قرار بدون استشارة الشخص الوصي علينا».

روّج «كانت» لمفهوم جديد لطبيعة العلاقات بين الدول تقوم على أرضية القانون الدولي، وما أسماه «السلام الأبدى»، وقال: إن إقامة هذا السلام الدائم بين الشعوب ممكن «عن طريق عدم اتخاذ الإنسان وسيلة وإنما دائماً غاية، وهو ما يعني احترام الكرامة الإنسانية لدى الآخر بأي شكل كان». وأن «تحقيق السلام لن يتم إلا عبر تغيير الإنسان وتربيته أخلاقياً بهدف جعل الحرب أمراً مستحيلاً».

المصدر:

موقع «دويتشه فيله» Deutsche Welle الألماني، على الرابط:

<http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1893902,00.html>

الرأسمالية:

الرأسمالية نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكمالية، وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسّعاً في مفهوم الحرية، معتمداً على سياسة فصل الدين نهائياً عن الحياة.

ذاق العالم بسبب هذا النظام ويلات كثيرة؛ نتيجة إصراره على كون المنفعة واللذة هما أقصى ما يمكن تحقيقه من السعادة للإنسان. وما تزال الرأسمالية تمارس ضغوطها وتدخلها السياسي والاجتماعي والثقافي، وترمي بثقلها على مختلف شعوب الأرض.

أسس الرأسمالية:

- البحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام.
- تقديس الملكية الفردية؛ وذلك بفتح الطريق أمام كل إنسان كي يستغل قدراته في زيادة ثروته، وحمايتها وعدم الاعتداء عليها، وتوفير القوانين اللازمة لنموها واطرادها، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام، وتوطيد الأمن.
- المنافسة والمزاومة في الأسواق Perfect Competition.
- نظام حرية الأسعار Price System، وإطلاق هذه الحرية وفق متطلبات العرض والطلب، واعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها.

أشكال الرأسمالية:

- الرأسمالية التجارية التي ظهرت في القرن السادس عشر إثر إزالة الإقطاع؛ إذ أخذ التاجر يقوم بنقل المنتجات من مكان إلى آخر بحسب طلب السوق، فكان بذلك وسيطاً بين المنتج والمستهلك.
- الرأسمالية الصناعية التي ساعد على ظهورها تقدم الصناعة وظهور الآلات البخارية التي اخترعها جيمس وات سنة ١٧٧٠م والمغزل الآلي سنة ١٧٨٥م، مما أدى إلى قيام الثورة الصناعية في إنجلترا أولاً، وفي أوروبا عامة إبان القرن التاسع عشر. وهذه الرأسمالية الصناعية تقوم على أساس الفصل بين رأس المال وبين العامل، أي بين الإنسان وبين الآلة.
- نظام الكارتل Cartel System الذي يعني اتفاق الشركات الكبيرة على اقتسام السوق العالمية فيما بينها مما يعطيها فرصة احتكار هذه الأسواق وابتزاز الأهالي بحرية تامة. وقد انتشر هذا المذهب في ألمانيا واليابان.
- نظام الترست Trust System والذي يعني تكوّن شركة من الشركات المتنافسة؛ لتكون أقدر على الإنتاج وأقوى في التحكم والسيطرة على السوق.

من أبرز عيوب الرأسمالية:

- الرأسمالية نظام وضعي يقف على قدم المساواة مع الشيوعية وغيرها من النظم التي وضعها البشر بعيداً عن منهج الله الذي ارتضاه لعباده ولخلقه من بني الإنسان، ومن عيوبها:
- الأنانية: حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق؛ تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.
- الاحتكار: إذ يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها حتى إذا ما فُقدت من الأسواق نزل بها لبيعها بسعر مضاعف يبتز به المستهلكين الضعفاء.
- تطرفت الرأسمالية في تضخيم شأن الملكية الفردية، كما تطرفت الشيوعية في إلغاء هذه الملكية.

- **المزاحمة والمنافسة:** إن بنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور؛ إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة، وتتحوّل الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إفلاس المصانع والشركات بين عشية وضحاها.

- **ابتزاز الأيدي العاملة:** وذلك أن الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب، مما يجعل العامل معرّضاً في كل لحظة لأن يُستبدل به غيره ممن يأخذ أجراً أقل، أو يؤدي عملاً أكثر أو خدمة أفضل.

- **البطالة:** وهي ظاهرة مألوفة في المجتمع الرأسمالي، وتكون شديدة الظهور إذا كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك؛ مما يدفع بصاحب العمل إلى الاستغناء عن الزيادة في هذه الأيدي التي تثقل كاهله.

- **الحياة المحمومة:** وذلك نتيجة للصراع القائم بين طبقتين إحداهما مبتزة يههما جمع المال من كل السبل وأخرى محروقة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها، دون أن يشملها شيء من التراحم والتعاطف المتبادل.

- **الاستعمار:** ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصادياً أولاً، وفكرياً وسياسياً وثقافياً ثانياً، وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

- **الحروب والتدمير:** فلقد شهدت البشرية ألوأناً عجيبة من القتل والتدمير؛ وذلك نتيجة طبيعية للاستعمار الذي أنزل بأمم الأرض أفزع الأهوال وأشرسها.

- الرأسماليون يعتمدون على مبدأ الديمقراطية في السياسة والحكم، وكثيراً ما تجنح الديمقراطية مع الأهواء بعيدة عن الحق والعدل والصواب، وكثيراً ما تُستخدم لصالح طائفة الرأسماليين، أو من يسمون أيضاً (أصحاب المكانة العالية).

- إن النظام الرأسمالي يقوم على أساس ربوي، ومعروف أن الربا هو جوهر العلل التي يعاني منها العالم أجمع.

- إن الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي، وتتعامل معه بعيداً عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى الفصل بين الاقتصاد وبين الأخلاق.

- تعتمد الرأسمالية إلى حرق البضائع الفائضة، أو تقذفها في البحر، خوفاً من أن تتدنى الأسعار لكثرة العرض، وبينما هي تقدم على هذا الأمر تكون كثير من الشعوب أشدّ معاناة وشكوى من المجاعات التي تجتاحها.

- يقوم الرأسماليون بإنتاج المواد الكمالية، وقيمون الدعايات الهائلة لها، دونما التفات إلى الحاجات الأساسية للمجتمع؛ ذلك أنهم يفتشون عن الربح والمكسب أولاً وأخراً.

- يقوم الرأسمالي في أحيان كثيرة بطرد العامل عندما يكبر، دون حفظ لشيخوخته، إلا أن أمراً كهذا أخذت تخفّ حدته في الآونة الأخيرة بسبب الإصلاحات التي طرأت على الرأسمالية والقوانين والتشريعات التي سنّتها الأمم لتنظيم العلاقة بين صاحب رأس المال والعامل.

المصدر:

الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، من إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي (نسخة إلكترونية).

